أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في اليمن – تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستخدام منهج التكامل المشترك

أ.د. محمد أحمد الحاوري
أستاذ الاقتصاد المشارك
قسم الاقتصاد – كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء
عنوان المراسلة: malhawri@gmail.com

الملخص:

شهد الإنفاق العام الاجتماعي في اليمن تزايداً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين، لاسيما الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، غير أن كفاءة الإنفاق الاجتماعي وفعاليته وبالتالي إسهامه في النمو الاقتصادي لم يحظ بالدراسة والتحليل، في الوقت الذي تزداد المطالبات والضغوط المجتمعية بزيادة حجم الإنفاق على هذه الجوانب ذات الطبيعة الاجتماعية في ظل قيد الموازنة ومحدودية الموارد العامة. وقد حاولت هذه الدراسة تحليل تطور الإنفاق الاجتماعي ومحدداته الرئيسية، كما حاولت الدراسة أيضا تحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام الاجتماعي والنمو الاقتصادي في اليمن باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للوصول إلى نتائج تساعد راسمي السياسة المالية في تحديد أولويات الإنفاق الاجتماعي وتحديد مستوياته وزيادة إسهام الإنفاق الاجتماعي ومكوناته في تحفيز النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الاجتماعي، النمو الاقتصادي، الإنفاق على التعليم، الإنفاق على الصحة، الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، التكامل المشترك.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

The Impact of Social Expenditure on the Economic Growth in Yemen: Analysis of Long-Term Equilibrium Relationship Based on Co-Integration Method

Abstract:

The public social expenditure in Yemen has remarkably witnessed an increasing growth over the past two decades, especially expenditure on education, health and social care. However, the efficiency and effectiveness of social expenditure and its contribution to the economic growth were not deeply investigated and analyzed despite the increasing demands and societal pressures to increase the expenditure level on the aspects of social nature under budget constraint and limited public resources. This study aimed to analyze the developments of social expenditure and the main determinants. The study also aimed to analyze the nature of the relationship between social expenditure and economic growth in Yemen by using co-integration method and the error correction model to reach to the results that may assist fiscal policy-makers determine priorities for social expenditure and its levels. The results may also help to increase the contribution of social expenditure and its components in stimulating economic growth.

Keywords: Social expenditure, Economic growth, Expenditure on education, Expenditure on health, Expenditure on social care, Co-integration method.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

المقدمة:

تؤدي السياسة المالية دوراً محورياً في تحفيز النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتشغيل الطاقات الاقتصادية المعطلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن الأدوار الأخرى التي تنجزها المالية العامة في ظروف التقلبات الاقتصادية والأحوال غير الطبيعية التي تعتري الاقتصاد لاسيما حينما تخيم أجواء الركود والكساد أو تتصاعد موجات التضخم وارتفاع الأسعار، حيث تعمد السياسة المالية – لاسيما السياسة الاتفاقية – إلى التحكم في الإنفاق الحكومي بالزيادة أو النقص بحسب الحالة الاقتصادية ومتطلبات السياسة المالية، وفي كل الأحوال فإن الإنفاق العام يعد محددا رئيسيا من محددات النمو الاقتصادي، حيث يتشكل الناتج المحلي الإجمالي، وتتحد مستوياته ومعدلات نموه نسبيا بموجب حجم وطبيعة الإنفاق العام وخاصة ذات الطبيعة الاستثمارية والرأسمالية.

من جانب آخر يحتل الإنفاق الاجتماعي – أحد مكونات الإنفاق العام – أهمية خاصة في هيكل الإنفاق العام، حيث زادت أهميته في السنوات الأخيرة باعتباره استثماراً في رأس المال البشري، وهذا الأخير يمثل أحد أهم الأدوات التي أنتجت اقتصاد المعرفة والثورة التكنولوجية والمعرفية وهذا يعتمد بدوره على برامج التعليم والتدريب للموارد البشرية، وعلى مخصصات الإنفاق الحكومي على جوانب الإبداع والاختراع والتطوير.

وحتى سنوات قليلة ظل الاهتمام منصبا ومتركزا على تحليل ودراسة الإنفاق العام الاجتماعي من زاوية تأثيره على التخفيف من معدلات الفقر والبطالة وتحقيق العدالة والانصاف وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات حتى ساد الاعتقاد أن تأثير الإنفاق الاجتماعي تأثير توزيعي في الأساس يخدم متطلبات التوازن الاجتماعي ويلحق أثراً سالباً بالنشاط الاقتصادي ويوهن معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن تخصيص مزيد من الموارد العامة للأغراض الاجتماعية لا يعدو أن يكون مقايضة بين متطلبات العدالة على حساب متطلبات النمو.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

وهذه الدراسة تحاول ملء هذه الفجوة من خلال استكشاف طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام الاجتماعي والنمو الاقتصادي في اليمن للوصول إلى نتائج تطبيقية حاسمة تساعد في كفاءة تخصيص الموارد وزيادة إنتاجيتها، وتسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، كما تسعى الدراسة إلى اختبار تأثير مكونات الإنفاق الاجتماعي لاسيما الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية على النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

شهد الإنفاق العام الاجتماعي في اليمن تزايداً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين، لاسيما الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية باعتباره استثماراً في رأس المال البشري، يعزز فرص زيادة النمو الاقتصادي المستدام لاسيما في الأجل المتوسط والطويل، كما يسهم في رفع إنتاجية الموارد البشرية وزيادة العائد الاقتصادي منها. غير أن كفاءة الإنفاق الاجتماعي وفعاليته، وبالتالي إسهامه في النمو الاقتصادي لم تحظ بالدراسة والتحليل، وباتت محل شك وجدل كبيرين بين علماء الاقتصاد وصناع القرار في الوقت الذي تزداد المطالبات والضغوط المجتمعية بزيادة الإنفاق على هذه الجوانب ذات الطبيعة الاجتماعية في ظل قيد الموازنة ومحدودية الموارد العامة.

وهذه الدراسة تحاول الإسهام في هذا الجدل الدائر بإعادة صياغة المشكلة ووضعها في السياق الصحيح، وإخضاعها للبحث العلمي وفق منهج الاقتصاد القياسي للوصول الى نتائج حاسمة تمكن صناع القرار من الاستناد إلى أساس علمي في تحديد أولويات الإنفاق الاجتماعي ومستوياته، وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: إلى أي مدى أسهم الإنفاق الاجتماعي في تحفيز النمو الاقتصادي في اليمن؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما تأثير الإنفاق العام على التعليم على النمو الاقتصادي؟
2. ما تأثير الإنفاق العام على الصحة على النمو الاقتصادي؟

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

3. ما تأثير الإنفاق العام على الرعاية الاجتماعية على النمو الاقتصادي؟

الهدف العام للدراسة:

إن الهدف العام للدراسة هو تحليل وقياس تأثير مكونات الإنفاق الاجتماعي العام على النمو الاقتصادي في اليمن.

وينبثق عن الهدف العام الأهداف المحددة الاتية:

أ. قياس تأثير الإنفاق الحكومي على الصحة على النمو الاقتصادي في اليمن.

ب. قياس تأثير الإنفاق العام على التعليم في النمو الاقتصادي في اليمن.

ج. قياس تأثير الانفاق على الرعاية الاجتماعية على النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تهدف إلى تطوير إطار تحليلي لقياس الآثار المتباينة لمختلف مكونات الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي، كما تساعد صانعي القرار بطريقة عملية على إعادة تخصيص الموارد لأغراض النمو الاقتصادي، وتجنب قرارات الإنفاق التي تقود غالبا إلى نتائج اقتصادية سلبية، كما تساعدأيضا في النقاش الدائر حول أثر مكونات الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي بتقديم أدلة تجريبية عن أثر الإنفاق الاجتماعي عموما ومكوناته المختلفة.

منهج البحث:

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج القياسي الكمي في تحليل وقياس أثر الإنفاق الاجتماعي ومكوناته المختلفة على النمو الاقتصادي، ويستخدم البحث أسلوب التكامل المشترك في اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج واستخدام التكامل المشترك لجوهانسون لتقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعكس العلاقات التوازنية طويلة الأجل، هذا وتتكون الدراسة من أربعة أجزاء رئيسية: يتناول الجزء الأول التطور النظري لمفهوم الإنفاق الاجتماعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، ويتناول الجزء الثاني تحليل مؤشرات تطور الإنفاق الاجتماعي للفترة 1996 -2014، بينما يتناول الجزء الثالث النموذج القياسي

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

لتقدير أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي، والجزء الرابع يستعرض أهم الاستخلاصات والنتائج والتوصيات.

1- التطور النظري لمفهوم الإنفاق العام الاجتماعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي:

يشير مصطلح الإنفاق الاجتماعي إلى الإنفاق على التعليم والرعاية الاجتماعية وإعانة البطالة والإنفاق على الصحة الذي يلقى اهتماماً متزايداً من خبراء الاقتصاد وصناع القرار بأهمية التدخلات الحكومية عبر الإنفاق الاجتماعي الحكومي الذي يوصف بأنه استثمار في رأس المال البشري يعزز فرص النمو الاقتصادي المستدام، حيث تقدم النظريات الاقتصادية والأبحاث التطبيقية المعاصرة تفسيراً للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، باعتبار الإنفاق العام -بما فيه الإنفاق الاجتماعي -أحد مكونات الطلب الكلي، و نستعرض فيما يلي النظريات العلمية التي تقدم الاسس النظرية والإطار العام لطبيعة العلاقة بين الإنفاق العام الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وكذلك نتائج بعض الدراسات والأبحاث التطبيقية.

1-1 النظرية الكينزية:

وفقا للنظرية الاقتصادية الكلية الكينزية يمكن أن يسهم الإنفاق الحكومي (بما فيه الإنفاق الاجتماعي) بصورة إيجابية في النمو الاقتصادي، حيث إن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من المحتمل أن تقود إلى زيادة في حجم التوظيف والأرباح والاستثمار من خلال تأثير مضاعفة الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي الذي يحفز على زيادة الإنتاج، وهذا الأخير يعتمد على قيمة مضاعفة الإنفاق الحكومي (Taoheed & Edame, 2015).

وفي المقابل يرى المعارضون لوجهة النظر الكينزية أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يؤدي الى مزاحمة الاستثمار الخاص، ومن ثم يعيق النمو الاقتصادي في الاجل القصير ويقلل من تراكم رأس المال في الأجل الطويل (Taoheed & Edame, 2015).

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

وتختلف طبيعة السياسة المالية في النموذج الكينزي بحسب طبيعة الظروف الاقتصادية العامة، ففي فترات الركود الاقتصادي ينبغي الاضطلاع بسياسة مالية توسعية لزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يزيد الناتج المحلي الإجمالي، لأن الزيادات في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادات متتالية في فرص العمل وتوظيف المزيد من العمالة لإنتاج السلع والخدمات اللازمة من قبل القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا من شأنه يؤدي إلى زيادة دخول وأرباح الشركات، الأمر الذي من شأنه يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

وترى النظرية الاقتصادية الكينزية، أن هنالك أنواعاً مختلفة من الإنفاق الحكومي تسهم إيجابيا في النمو الاقتصادي، وحتى النفقات الاستهلاكية ذات الطبيعة الجارية هي الأخرى يمكن أن تسهم بصورة إيجابية في النمو الاقتصادي من خلال تأثير مضاعفة الإنفاق على الطلب الكلي، غير أن الإنفاق الحكومي ربما يزاحم الاستثمار الخاص، وبالتالي يوهن النمو الاقتصادي في الأجل القصير، كما يخفض تراكم راس المال في الأجل الطويل، وتظهر المزاحمة للقطاع الخاص لاسيما حينما ترتبط الموازنات العامة بعجوزات مالية يتم تمويلها من مصادر الإقراض الحقيقي المحلي التي ترتبط أيضا وتتأثر بأسعار الفائدة (Kweka & Morrissey, 2000).

ومع ذلك يصنف البعض (Barro & Sala-i-Martin, 1991) الإنفاق العام الى نوعين: إنفاق عام منتج، وإنفاق عام غير منتج، ويفترض أن الإنفاق العام المنتج يكون تأثيره مباشراً على النمو الاقتصادي، بينما الإنفاق غير المنتج يكون تأثيره غير مباشر على النمو الاقتصادي، أو لا يكون له تثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

2-1 **نظرية مسجريف** (Musgrave's Theory):

تؤكد هذه النظرية على أنه في المراحل المبكرة من النمو الاقتصادي، ينبغي تشجيع الإنفاق العام في الاقتصاد، لأن نظام السوق لا يستطيع إنجاز كل الوظائف الاقتصادية لوجود قصور ذاتي وإخفاقات في نظام السوق، وبالتالي فالسياسة المالية تكون ضرورية لتوجيه وتصحيح مسار الاقتصاد وسد أوجه الإخفاقات لآلية السوق في المجالات التي يعجز فيها، على أنه من المهم إدراك حقيقة أن الحجم الأمثل للقطاع العام هي مسألة فنية أكثر منها مذهبية. ويفسر ذلك بعوامل متعددة (مسجريف وبيجي، 1992).

ويشير ماسجريف إلى أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية في الدول النامية تساهم في الضغط باتجاه زيادة الإنفاق العام (باستبعاد التغيرات في الأسعار)، هي :1) النمو السكاني العالي والسريع، 2) الضغوط المجتمعية المحلية على الحكومة للقيام بعمل إيجابي لتدعيم النمو وتوفير السلع والخدمات الأساسية في جانب التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي، 3) أثر المحاكاة الدولية ووهج الأضواء والصيحات العالمية المنادية بنظام عالمي جديد وبحوار الشمال – الجنوب، كل تلك العوامل تنعكس أثارها في زيادة الطلب على الحاجات العامة وبالتالي يزيد الإنفاق الحكومي (مسجريف وبيجي، 1992).

3-1 **قانون فاجنر** (Wagner's Low):

يرى فاجنر أن النمو في الإنفاق العام هو نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي، فهو ينظر إلى الإنفاق العام كمتغير تفسيري يستجيب بشكل إيجابي للنمو الاقتصادي، إذ أن ثمة علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والدخل، وهي علاقة سببية وحيدة الاتجاه تنحدر من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي (Emori, Duke & Nneji;).

وقد توصل فاجنر إلى هذه النتيجة حينما قام في عام (1983) بدراسة علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي لعدد من البلدان الصناعية، حيث وجد أن هناك حصة متزايدة من الإنفاق الحكومي، وأن زيادة الإنفاق الحكومي هي

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

سمة حتمية لاقتصاديات الدول النامية، وبالتالي صاغ قانونه الشهير في أن الإنفاق العام يزيد كلما زاد الناتج أو الدخل للفرد، ولكن الزيادة في الإنفاق الحكومي تكون بنسبة أكبر من الزيادة في النمو الاقتصادي (Emori, Duke & Nneji;).

4-1 الدراسات التطبيقية (Empirical Studies):

هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي درست علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي بصورة عامة وعلاقة الإنفاق الاجتماعي بالنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وقد توصلت تلك الدراسات إلى نتائج متباينة وبعضها غير حاسمة. نستعرضها على النحو الآتي:

1-4-1علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي:

لاتزال العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي مثار خلاف بين علماء الاقتصاد، فبعض العلماء يعتقدون أن أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي يكون سالبا، أو يكون تأثيره ضئيلا، بينما يعتقد البعض الآخر أن أثر الإنفاق الحكومي يكون تأثيره إيجابياً، وهذا الخلاف مرده إلى تباين نتائج الدراسات التطبيقية التي هذه درست هذه العلاقة (Ebiringa & Chalse-Anyaogu, 2012).

ففي الدراسة التي قام بها كل من Rmendi و Meguire (1985) على 47 دولة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي استخدمت فيها بيانات عن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي لعشرين سنة، حيث بينت الدراسة أنه ليس هناك علاقة معنوية بين معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، بينما أوضحت دراسة أخرى لكل من Grier و Tullok (1989) مستخدمة بيانات عن الإنفاق الحكومي لحوالي 115 دولة علاقة معنوية سالبة بين معدل نمو الناتج الحقيقي ومعدل نمو الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج (Barro,1990).

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

من ناحية أخرى تشير بعض الدراسات المعتمدة على النماذج القياسية، التي أخذت النمو الاقتصادي كمتغير داخلي حاولت أن تميز بين الضرائب التي تؤدي إلى تشوهات والتي لا تؤدي إلى تشوهات، والنفقات المنتجة والنفقات غير المنتجة، حيث صنفت النفقات إلى نفقات منتجة إذا كانت تدخل في دوال الإنتاج الخاص، وهذا التصنيف يستند إلى أن النفقات المنتجة يكون لها أثر مباشر على النمو الاقتصادي، بينما النفقات غير المنتجة يكون لها أثر غير مباشر، أو لايكون لها أثر على النمو الاقتصادي (Barro & Sala-i-Martin, 1991).

أما الدراسة التي قام بها Alshahrani و Alsadiq (2014) عن أثر مختلف مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، فقد توصلت إلى أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على المدى القصير والطويل.

وفي ذات السياق قام Bose، Haque، و Osborn (2007) بفحص آثار نمو الإنفاق الحكومي لـ 30 دولة نامية خلال الفترة 1970–1980، ووجد الباحثون أن الإنفاق الرأسمالي الحكومي – كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي– يرتبط بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، ولكن الإنفاق الجاري غير ذي أهمية، وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الإجمالي يبدو أن تأثيره سلبي على النمو الاقتصادي.

كما قام كل من Jiranyakul و Brahmasrene (2007) بدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في تايلاند، عن طريق استخدام اختبار جرانجر السببية، وكشفت النتائج عن وجود علاقة أحادية الاتجاه، من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، أي وجود تأثير إيجابي كبير للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، غير أن الإنفاق الحكومي لا يرتبط بعلاقة تكامل مشترك مع النمو الاقتصادي.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

1-4-2 علاقة الإنفاق الاجتماعي بالنمو الاقتصادي:

هناك الكثير من النقاش والجدل حول تأثير الإنفاق الاجتماعي تحديداً على النمو الاقتصادي. وعلى وجه الإجمال يرى أنصار الإنفاق الاجتماعي أن زيادة الإنفاق الاجتماعي يحسن البيئة العامة في المجتمع ويقلل التفاوت غير الصحي في الدخل، وهم يزعمون أنها تقوض الآثار طويلة الأجل للرفاه الاقتصادي. أما المعارضون فيرون أن الإنفاق الاجتماعي يقلل من الحوافز على العمل ويترك الناس يعتمدون على الحكومة في الحصول على المساعدة وهذا يبطئ من النمو الشامل، بينما ترى الفئة الثالثة أن زيادة الإنفاق الاجتماعي ليس له أثر ملموس على معدل النمو الاقتصادي (Heitzig, 2015).

أما دراسة باوم ولين (1993) فقد جاءت حول تأثير الإنفاق على كل من الدفاع والرعاية الاجتماعية، والتعليم، على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام بيانات لعدد من البلدان المتقدمة والنامية للفترة 1975 -1985، فقد وجد الباحثان أن الإنفاق على كل من التعليم والدفاع له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، في حين أن الإنفاق على الرعاية الاجتماعية له تأثير سلبي ضئيل على النمو الاقتصادي.

كما قام ديفاراجان وآخرون (1993)، بدراسة على عينة عددها 14 من دول منظمة التعاون الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية، والنقل، والاتصالات له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، في حين أن الإنفاق على التعليم والدفاع ليس له مثل هذا التأثير الإيجابي.

أيضا قام كل من Fölster و Henrekson (2001) باختبار العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي لـ 23 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي OECD للفترة 1970–1970، وخلصا إلى أن زيادة الإنفاق الاجتماعي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

وفي دراسة حديثة قام بها Mercan وSezer (2014) والتي استخدم فيها تحليل التكامل المشترك عن العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي على الاقتصاد التركي للفترة من 1970–2012 وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام على التعليم له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وأيضا توصل Beraldo، Montolio، وTurati (2009) في دراستهم عن 19 دولة من منظمة التعاون والتنمية بين عامي 1971 و1998 إلى أن نفقات الصحة والتعليم يؤثران بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

2– تطور الإنفاق الاجتماعي في اليمن للفترة 1996–2014:

2–1 مؤشرات التطور في الإنفاق الاجتماعي:

يشير مفهوم الإنفاق الاجتماعي وفق أدبيات الفكر الاقتصادي إلى تأثير الإنفاق الحكومي على كل من التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وإعانة البطالة، ونظراً لعدم وجود مخصصات إنفاق على إعانة البطالة في اليمن فإن البحث يستخدم مفهوم الإنفاق الاجتماعي ليشير بصورة محددة إلى الإنفاق على كل من التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. وبالنظر إلى بيانات الشكل (1) فقد شهد الإنفاق الاجتماعي تطورات معتبرة خلال العقدين الماضيين مستوعباً مجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الفترة 1996 -2014 لاسيما تلك التحولات المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية والمالية منذ أن بدأ اليمن مع صندوق النقد والبنك الدوليين في مطلع عام 1995 في تطبيق برنامج اقتصادي حيث كان الإنفاق الاجتماعي وخاصة التعليم والرعاية الاجتماعية أحد محاوره وأولوياته، حيث ارتفع من 48 مليار ريال في عام 1996م إلى 455 مليار ريال في عام 2011م، ثم قفز في السنوات الثلاث الأخيرة إلى 1333 مليار ريال نتيجة استيعاب حوالي 500 ألف حالة من حالات الضمان الاجتماعي وزيادة مبلغ المساعدة النقدية الشهرية بحوالي 50٪، وبصورة عامة فقد بلغ متوسط الزيادة في الإنفاق الاجتماعي حوالي 21٪ خلال الفترة 1996 -2014.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

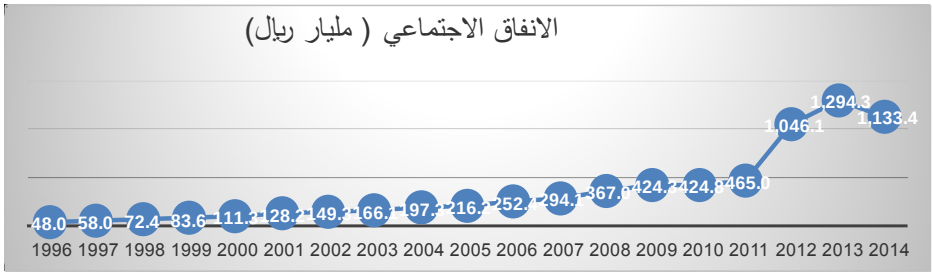

شكل (1) الإنفاق الاجتماعي (مليار ريال)

المصدر: وزارة المالية: نشرة الإحصاءات الحكومية أعداد مختلفة

ولقياس وتقييم التطور الذي شهده القطاع الاجتماعي نستخدم ثلاثة مؤشرات رئيسية وذلك على النحو الآتي:

المؤشر الأول: الإنفاق الاجتماعي كنسبة من الإنفاق العام:

ظل الإنفاق الاجتماعي كنسبة من الإنفاق العام يتراوح بين 20٪ و28 ٪ من إجمالي الإنفاق العام بالرغم من أنه وصل في السنتين الأخيرتين الى حوالي 40٪ نتيجة ظروف ومستجدات استثنائية تتعلق بالاستجابة الفورية لمطالب الحركات الاحتجاجية التي اندلعت في اليمن في أوائل عام 2011 والتي تطالب بالتغيير والحرية والعيش الكريم ورحيل الأنظمة الفاسدة وغير الديمقراطية، وبالتالي ظل الإنفاق الاجتماعي محصوراً بين 20 -25٪ في المتوسط، وهذا المستوى من الإنفاق الاجتماعي له دلالات مهمة بالنسبة لتخصيص الموارد العامة.

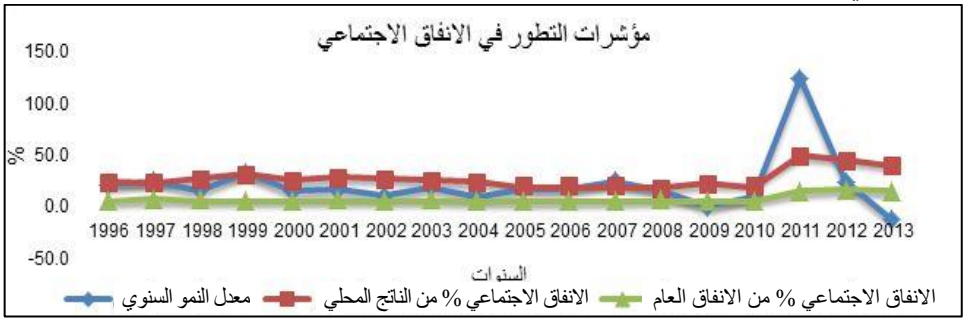

شكل (2) مؤشرات التطور في الإنفاق الاجتماعي

المصدر: حسابات الباحث.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

- الدلالة الأولى: أن الإنفاق الاجتماعي يستحوذ على أكثر من 20٪ من الموارد العامة للدولة، ومن المتوقع أن يظل الإنفاق العام الاجتماعي في تصاعد مستمر لأسباب تتعلق بارتفاع معدل النمو السكاني ومحدودية فرص التوظيف وارتفاع نسبة الفقر والبطالة في المجتمع، وعوامل الضغط الاجتماعي التي تطالب بمزيد من الإنفاق العام ذات البعد الاجتماعي سواء لزيادة نطاق التغطية الجغرافية أو لتحسن مستوى الخدمات الاجتماعية ذاتها لاسيما خدمات التعليم والصحة.
- الدلالة الثانية: أن الإنفاق الاجتماعي يحتل مرتبة متقدمة في سلم أولويات الإنفاق العام، إلا أنه بالرغم من ذلك لايزال الإنفاق الاجتماعي دون المستوى المطلوب الذي يصل بالخدمات الاجتماعية إلى مستوى مقارب من المستوى الإقليمي والدولي سواء من حيث نسبة الموارد المخصصة للإنفاق العام الاجتماعي كنسبة من الإنفاق العام أو مستوى جودة الخدمات الاجتماعية ذاتها بكل عناصرها التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية، حيث تصل نسبة الإنفاق الاجتماعي إلى حوالي 40٪ من الموارد العامة على المستوى الدولي، ومع ذلك فإن القيمة الحقيقية للإنفاق الاجتماعي تشهد تدهورا ملحوظا نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي يكون له آثار سلبية على إنتاجية العاملين في القطاعات الاجتماعية نتيجة تآكل القيمة الحقيقية للأجور والمرتبات (الأفندي، 1998).
- الدلالة الثالثة: أن كفاءة الإنفاق الاجتماعي مازالت متدنية، إذ أن ثمة جوانب تشير إلى ضعف كفاءة الإنفاق الاجتماعي لعل أبرزها ضعف العلاقة بين زيادة الإنفاق الاجتماعي وتحسن الخدمات الاجتماعية ومخرجاتها، إذ يشهد قطاعي التعليم والصحة تدهوراً ملحوظاً في نوعية الخدمات التعليمية والصحية وكذلك في مخرجاتهما، وسنشير إلى ذلك لاحقا بشكل تفصيلي.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

جدول (1) الأهمية النسبية لمكونات الانفاق الاجتماعي

السنة	التعليم	%	الصحة	%	الرعاية الاجتماعية	%	الإجمالي
1996	27.2	0.72	9.2	0.24	1.6	0.04	38
1997	46.1	0.79	10.1	0.17	1.8	0.03	58
1998	56.7	0.78	14	0.19	1.7	0.02	72.4
1999	67.3	0.81	14.5	0.17	1.8	0.02	83.6
2000	88.8	0.80	20.2	0.18	2.2	0.02	111.2
2001	101.7	0.79	24.2	0.19	2.3	0.02	128.2
2002	122.9	0.82	23.8	0.16	2.6	0.02	149.3
2003	133.3	0.96	3.4	0.02	2.4	0.02	139.1
2004	147.7	0.75	46.6	0.24	2.8	0.01	197.1
2005	165.2	0.76	47.9	0.22	3.1	0.01	216.2
2006	193.4	0.77	55.3	0.22	3.7	0.01	252.4
2007	251.1	0.80	59.3	0.19	4.2	0.01	314.6
2008	291.7	0.79	70.2	0.19	5.1	0.01	367
2009	301.5	0.71	74.8	0.18	47.9	0.11	424.2
2010	298.1	0.70	76.9	0.18	49.8	0.12	424.8
2011	334.4	0.72	77.3	0.17	53.2	0.11	464.9
2012	382.4	0.37	108	0.10	555.7	0.53	1046.1
2013	430.9	0.33	113.7	0.09	749.8	0.58	1294.4
2014	401.2	0.38	163	0.16	479.2	0.46	1043.4

المصدر: وزارة المالية، نشرة الإحصاءات الحكومية، أعداد مختلفة.

المؤشر الثاني: نسبة الإنفاق الاجتماعي إلى الناتج المحلي الاجمالي:

يمكن لأغراض تحليل تطور الإنفاق الاجتماعي وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي أن نميز بين مرحلتين: الأولى تغطي الفترة 1996 -2011، التي ظل الإنفاق الاجتماعي مستقراً نسبياً عند نسبة تراوحت بين 6 -7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والمرحلة الثانية تشمل الفترة 2012 -2014، حيث ارتفع الإنفاق الاجتماعي إلى حوالي 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك بدرجة رئيسية إلى زيادة مخصصات الرعاية الاجتماعية، حيث تم استيعاب حوالي 500 ألف حالة جديدة، فضلا عن زيادة مبلغ الإعانة بحوالي 50٪، وقد برزت مشكلة الرعاية الاجتماعية كتحد اقتصادي واجتماعي في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد رفع

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

الدعم على المشتقات النفطية وتحريك أسعار الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه.

المؤشر الثالث: معدل النمو السنوي للإنفاق الاجتماعي:

ثمة مقياس آخر للكشف عن مسار تطور الإنفاق الاجتماعي، وهو معدل النمو السنوي، وبحسب الشكل (2) فإن الإنفاق الاجتماعي ظل ينمو بطريقة متناسبة مع نمو الموارد العامة للدولة، حيث تراوح معدل النمو السنوي بين 17٪ - 33٪ خلال الفترة 1996 -2008 بيد أنه تراجع في عامي 2009 و2010 إلى أدني مستوياته، حيث وصل إلى 1٪ في عام 2010. والجدير بالذكر أن الفترة التالية ابتداء من عام 2011 رغم نمو الانفاق الاجتماعي بمعدلات موجبة لكنها لا تعكس مساراً مستقراً للإنفاق الاجتماعي، وإنما تعكس حالة عدم الاستقرار التي شهدها اليمن إبان تلك الفترة وبعدها وحتى الآن.

2-2 محددات الإنفاق الاجتماعي:

يتركز التحليل على المحددات الرئيسية للإنفاق الاجتماعي بحسب البيانات المتوفرة للفترة الزمنية للدراسة 1996 -2014 م التي تشمل الإنفاق على كل من التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. وبحسب بيانات الجدول (1) فإن الإنفاق على التعليم يمثل المحدد الأكثر أهمية في محددات الإنفاق الاجتماعي، حيث بلغت الأهمية النسبية له في عام 1996 م حوالي 72٪ من إجمالي الإنفاق الاجتماعي، وبلغت أعلى مستوى له في عام 2003، حيث وصل إلى 96٪، وخلال الفترة كلها ظل يستحوذ قطاع التعليم على 72٪ من مخصصات الإنفاق الاجتماعي، ويأتي في المرتبة الثانية الإنفاق على قطاع الصحة، حيث تراوحت الأهمية النسبية بين 9٪ -24٪ وتمثل 17٪ في المتوسط للفترة كلها، فيما ظل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية ضئيلاً لم يتجاوز 1٪في معظم السنوات باستثناء السنوات الست الأخيرة حيث أخذت أهميته النسبية تتزايد إلى أن وصلت إلى حوالي 11٪ في المتوسط. وهنا نستعرض تحليلاً لمحددات الإنفاق الاجتماعي بصورة أكثر عمقاً وتفصيلا، وذلك على النحو الآتي:

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

المحدد الأول: الإنفاق على التعليم:

يحتل الإنفاق على التعليم صدارة قائمة أولويات الإنفاق العام في الدول المتقدمة باعتباره مفتاح التطور وسر نهضة الأمم والرافعة الحضارية التي تنقل المجتمع إلى آفاق المعرفة والتطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي، وهو مع ذلك أرقي وأهم أنواع الاستثمار في رأس المال البشري الذي فجر ينابيع الحضارات الإنسانية على مر الزمن، وهو بالإضافة إلى ذلك أهم أداة لاكتشاف نواميس وقوانين الحياة، كما أنه يقف وراء حركة الاختراعات العلمية التي شهدتها الإنسانية من فجر ميلادها وحتى اليوم، وسيظل على الدوام هو المحرك الرئيسي لأي تطور مستقبلي، وقد شهد الإنفاق على التعليم في اليمن خلال العقدين الماضيين تطورات جديرة بالتحليل والتقييم.

مؤشرات التطور الكمي في الإنفاق على التعليم:

حقق الإنفاق على التعليم بكل أنواعه زيادات معتبرة خلال الفترة 1996 -2014م، حيث ارتفع من حوالي 27 مليار في عام 1996م إلى حوالي 400 مليار في عام 2014م بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 13٪، ومن الملفت للنظر أن معدل النمو السنوي للإنفاق على التعليم قد اتخذ مساراً متقلباً، ففي حين بلغ معدل النمو في الإنفاق على التعليم في عام 2007م أعلى مستوياته، حيث بلغ 30٪ لكنه تراجع في عام 2009 م إلى 3.4 ٪، بل حقق نمواً سالباً في بعض السنوات، ويرجع هذا التقلب بصفة عامة إلى التقلبات التي تشهدها عائدات اليمن من النفط الخام باعتباره المصدر الرئيسي للخزينة العامة للدولة، الجدير بالذكر أن تطور الإنفاق على التعليم بالأسعار الجارية لا يعكس التطور الحقيقي، حيث يعكس الارتفاع في الأسعار وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان استبعاد أثر الأسعار من خلال إعادة احتساب الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة (الحاوري، 2015).

ووفقا لمؤشرات أولوية الإنفاق العام فإن الإنفاق على التعليم قد حقق مكاسب استثنائية حيث بلغ حوالي 20.7 ٪ من الإنفاق العام في عام 2002 م، لكنه تراجع في السنوات التالية إلى أن وصل إلى 13 ٪ وبالتالي بلغ معدل النمو

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

السنوي في المتوسط للفترة كلها 1996 -2014م حوالي 16٪ من إجمالي الإنفاق العام. ومن نافلة القول إن هذا التقلب في نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام قد انعكس أيضا في التقلب في موازنة قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت في المتوسط حوالي 5.2٪. ويبرز الشكل رقم (4) حالة التقلب وعدم الاستقرار لمؤشرات الإنفاق على التعليم وهو ترجمة أيضاً لحالة التقلب وضعف الاستدامة المالية.

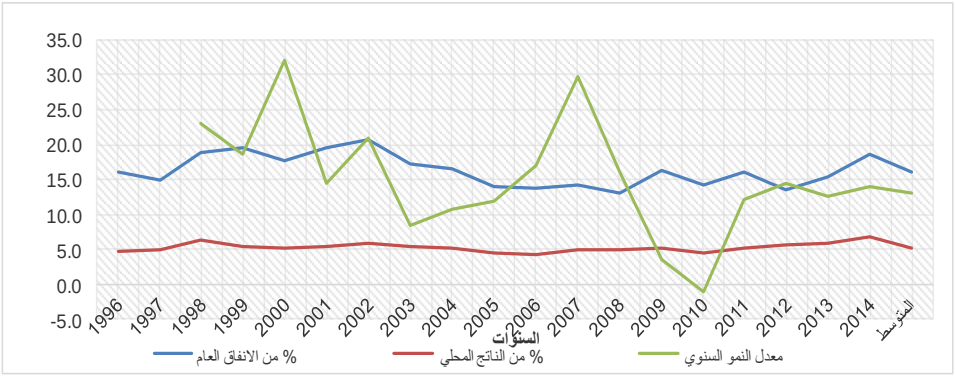

شكل (3) مؤشرات الإنفاق على التعليم

المصدر: حسابات الباحث

كفاءة الإنفاق على التعليم:

على الرغم من التطور الكمي في الإنفاق على التعليم على النحو الموضح سابقا، فإنه من المهم قياس كفاءة الإنفاق على التعليم من خلال ربط التطور في الإنفاق على التعليم بعدد من المؤشرات المتعلقة بتحسن جودة الخدمة التعليمية وارتفاع كفاءة النظام التعليمي وملاءمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، فضلا عن العائد الاقتصادي المتوقع منه وذلك على النحو الآتي:

هيمنة النفقات الجارية في هيكل الإنفاق على التعليم:

وتعد هذه الهيمنة إحدى أوجه الاختلالات التي تقلل من كفاءة الإنفاق العام في موازنة التعليم على حساب النفقات الرأسمالية والاستثمارية، وبحسب البيانات

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

في الشكل (4) فقد شكلت النفقات الجارية 90٪ من موازنة التعليم في بعض السنوات وبلغت في المتوسط حوالي 87٪ للفترة كلها 1996 -2014م الأمر الذي يشير إلى تضخم هيكل النفقات الجارية وعلى رأسها هيكل الأجور والمرتبات للكادر التعليمي والإداري على نحو يتجاوز الاحتياج الفعلي للعملية التعليمية، ووجود عدد كبير من المدرسين الذين لا يمارسون التدريس في ظل تفشي الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم.

وفي المقابل مثلت النفقات الرأسمالية نسبة لا تتجاوز 13٪ في المتوسط، وبالتالي محدودية فرص تطور البنية التحتية والمؤسسية والمعملية ونظم التعليم الحديث كبرامج الجودة والتعليم الإلكتروني، ومن ثم ضعف مخرجات النظام التعليمي وضعف قدرتها التنافسية في سوق العمل.

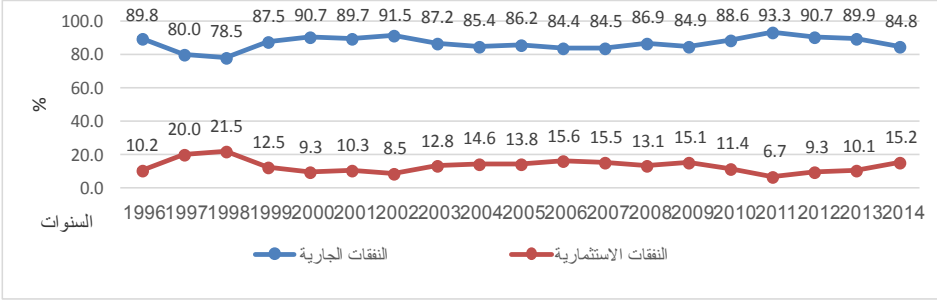

شكل (4) التركيب الهيكلي للإنفاق على التعليم

المصدر: حسابات الباحث

تدني الكفاءة الداخلية:

تشير العديد من الدراسات (التخطيط، 2014) إلى أن تدني مؤشرات الكفاءة الداخلية في مراحل التعليم العام لاسيما في مراحل التعليم الثانوي التي سجل معدل الكفاءة الداخلية أدنى قيمة لها 63.8٪، كما أن العلاقة بين مستوى كفاءة التعليم الثانوي وحجم النفقات العامة على التعليم غير واضحة لوجود عوامل أخرى مؤثرة، ومن ناحية أخرى بلغت معدلات التسرب نسباً مرتفعة جداً على نحو ينبئ بخطورة الوضع الراهن للتعليم العام في اليمن وعجز المنظومة التعليمية من

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

الإبقاء على طلابها سواء لأسباب داخلية تتعلق بعوامل الوفرة والكفاءة أو لأسباب خارجية ترتبط بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، الأمر الذي يشير ضمناً إلى انخفاض كفاءة التعليم العام طالما أن الغالبية العظمى لا تكمل تعليمها، وبالتالي لا تحقق أي عائد أو جدوى، حيث كان بإمكان هذه المبالغ المهدرة أن تحقق عوائد ملموسة في حال تم استثمارها على نحو أكثر كفاءة في ظل اعتماد معايير الجودة، وليس الاكتفاء فقط بالجانب الكمي.

ضعف العائد من التعليم:

تشير الشواهد الواقعية ونتائج الدراسات التطبيقية إلى تدني معدل العائد على التعليم في المنطقة العربية عموما مقارنة بالمتوسط العالمي (7.3٪ مقابل 9.7٪)، غير أن دراسة علمية لعينة من الدول العربية وجدت أن معدل العائد على التعليم ينزع نحو الارتفاع مع ارتفاع مستويات الدخل، حيث سجلت كل من الكويت (11.4٪)، وسلطنة عمان (10.3٪)، بينما سجلت اليمن (1.8٪) كما توصلت دراسة أخرى إلى نتائج مشابهة للحالة اليمنية لـ "سيف العسلي" في عام (2002)، حيث قام بتقدير معدل العائد من التعليم في اليمن مستخدماً عينة مكونة من 19916 أسرة تمثل مختلف مناطق اليمن، وذلك لسنة 1999م، واعتمد الباحث على دالة الكسب المنسرية لتقدير العائد حسب الجنس، والمنطقة، والمستوى الدراسي، والقطاع الاقتصادي، وأظهرت نتائج القياس انخفاض العائد من التعليم بشكل عام، حيث بلغ العائد الإجمالي 2٪ فقط، وهو عائد منخفض مقارنة بالعائد في البلدان الأخرى (التخطيط، 2014).

المحدد الثاني: الإنفاق على الصحة:

يكتسب الإنفاق على الصحة أهميته من الموضوع الذي يستهدفه وهو الإنسان ذاته، فكما يستهدف التعليم بناء الإنسان: عقلياً وتربوياً ومعرفياً وإيجاد المواطن الصالح والمنتج، يستهدف الإنفاق على الصحة أيضا بناء الإنسان صحياً، فالعقل السليم في الجسم السليم، من خلال توفير بيئة صحية سليمة ونظام صحي كفء ومتطور يمكن الإنسان من ممارسة دوره في الحياة بإنتاجية عالية،

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

ويرفع من توقعات الحياة لديه ويحميه من الأمراض ويوفر له سبل السلامة الصحية الملائمة.

وبالنظر إلى بيانات الإنفاق الصحي في اليمن فقد زاد الإنفاق على قطاع الصحة من 9 مليار في عام 1996 م إلى 163 مليار في عام 2014 م، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ حوالي 16.1 ٪. وتمثل حوالي 4٪ من إجمالي الإنفاق العام في المتوسط خلال الفترة 1996 -2014 م وحوالي 1.3٪ من الناتج المحلي، وهذا يعني أن التطور في الإنفاق على قطاع الصحة يعكس بعض الحقائق المهمة المتعلقة بمدى التحسن الحقيقي في الخدمات الصحية، وبالتالي يعكس مدى التحسن في المؤشرات الصحية عموما، وذلك على النحو الآتي:

1. إن ما شهده قطاع الصحة من زيادة في حجم الإنفاق لا يعبر عن حجم الاحتياجات الفعلية لقطاع الصحة، فقد ظل الإنفاق على قطاع الصحة في حدوده الدنيا، كما أن تلك الزيادات في الإنفاق على الصحة هي في واقع الأمر زيادات طفيفة، بحيث ظل الإنفاق على الصحة مستقراً نسبياً عند 4٪ في المتوسط من الإنفاق العام وحوالي 1.3٪ من الناتج، وبالتالي فالزيادة المطلقة في قيم الإنفاق على الصحة هي في الغالب زيادة ظاهرية تعكس الزيادة في حركة الأسعار أكثر مما تعكس الزيادة الحقيقية في الخدمات الصحية ونطاق تغطيتها أو التحسن في نوعيتها أو كذلك التوسع في البنية التحتية للقطاع الصحي.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

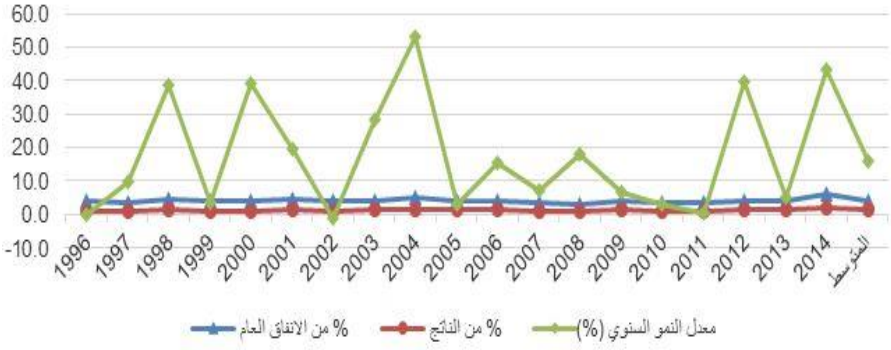

شكل (5) مؤشرات الإنفاق على الصحة

المصدر: حسابات الباحث

2. لازال التحسن في مؤشرات الوضع الصحي محدوداً، ليس ذلك فحسب بل لازالت المؤشرات عند مستويات تبعث على القلق وتنذر بمخاطر صحية كبيرة على أفراد المجتمع في حاضره ومستقبله. وفي هذا الصدد أظهرت نتائج المسح الصحي الأخير عام 2013 أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة مازال عالياً، حيث بلغ 53 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة، أما وفيات الأطفال الرضع فهو الآخر عالياً، حيث بلغ 43 حالة وفاة لكل 1000 مولوداً حياً، كما أن معدل الوفيات الأمهات لازال من أعلى المعدلات في المنطقة، حيث بلغ 148 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية، وتنخفض في الحضر إلى 97 حالة مقارنة بـ 164 حالة في الريف (الصحة، 2013).
3. محدودية تغطية الخدمات الصحية لاسيما خدمات الرعاية الطبية الأولية، حيث بلغت نسبة الولادات على يد كادر طبي حوالي 23.5٪، كما أن حوالي 98٪ من السيدات في عمر (15 -49) لا يوجد لديهن تأمين صحي، أما نسبة السيدات اللاتي تلقين الرعاية الصحية من كادر طبي مؤهل أثناء الحمل فلم يتجاوز 60٪ وفقا للمسح الصحي 2013 م، كما أن خدمات التطعيم الخماسي لم بتجاوز 60٪ والتطعيم ضد شلل الأطفال 59٪، وحوالي 63٪ ضد الحصبة (الصحة 2013).

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

4. تشير بعض الدراسات إلى أن الإنفاق الخاص على الصحة يصل إلى أكثر من 60٪ من إجمالي الإنفاق الكلي على الصحة، الأمر الذي يثقل كاهل الأسرة اليمنية لاسيما الفئات الفقيرة، ويستقطع شطراً من موازنتها الخاصة لأغراض صحية وعلى حساب جوانب أخرى لا تقل أهمية كالغذاء والتعليم وغير ذلك.

كفاءة الإنفاق على قطاع الصحة:

تستند عملية تقييم كفاءة الإنفاق على قطاع الصحة في اليمن إلى بعض المعايير الأساسية لعل أبرز تلك المعايير المستخدمة على نطاق واسع هي: كفاءة التخصيص، ومعدل التغطية، ويمكن تناولهما على النحو الآتي:

الكفاءة التخصيصية:

يتسم تخصيص الإنفاق على قطاع الصحة بضعف الكفاءة التخصيصية، حيث تستحوذ النفقات الجارية على النصيب الأكبر من موازنة قطاع الصحة، فيما تخصص نسبة ضئيلة للإنفاق الاستثماري والمتمثل في تطوير وتوسيع البنية التحتية المادية مثل المنشئات الصحية والأجهزة والمعدات الطبية وغيرها من الأصول الثابتة بحيث لم تتجاوز نسبته عن (28.8٪) من إجمالي موازنة قطاع الصحة في المتوسط خلال عقدين من الزمان تغطيان الفترة 1996 -2014م، في حين استحوذ الإنفاق الجاري على حوالي (71.2٪) من إجمالي موازنة الصحة، على النحو الذي يبينه الشكل (6).

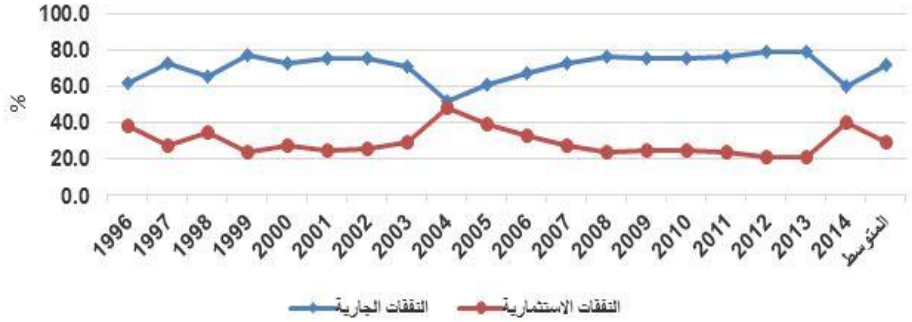

شكل(6) الأهمية النسبية للنفقات الجارية والاستثمارية للصحة

المصدر: حسابات الباحث

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

وتتجلى مظاهر انخفاض الكفاءة التخصيصية في انخفاض معدل التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية ورعاية الأمومة والطفولة، على النحو الذي أشرنا اليه سابقا فضلا عن أن المسح الصحي لعام 2009 يشير إلى أن نسبة السكان المحرومين من الخدمات الصحية تصل إلى 36٪ تتركز في المناطق الريفية، وأن نسبة الأمهات المحرومات من الخدمات التوليدية تحت إشراف كادر طبي متخصص تصل إلى (64٪) في عام 2009م، وتدهور نوعية الخدمات الصحية الحكومية، بالإضافة إلى أن المقارنات الإقليمية تظهر أن اليمن هي الأدنى في كل المؤشرات الصحية ومؤشرات التنمية البشرية بصورة عامة على النحو الذ ي يوضحه الجدول (2).

جدول (2) مؤشرات الإنفاق الحكومي على الصحة في اليمن

مقارنة مع بعض دول العالم

البيان	اليمن	الأردن	تونس	عُمان	ماليزيا
الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1.7%	5.4%	3.0%	1.7%	1.9%
نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة (بالدولار مكافئ PPP)	15	434	463	688	604
متوسط العمر المتوقع للحياة عند الولادة	63.9	73.1	74.3	76.1	73.7
متوسط السنوات المتوقع للحياة مع التمتع بالصحة عند الولادة	54	63	66		
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي	69	21	20	12	6
معدل وفيات الأمهات لكل 100،000 مولود حي	430	62	100	64	62
قيمة دليل التنمية البشرية	0.439	0.681	0.683		0.744
ترتيب دليل التنمية البشرية (بين 169 دولة)	133	82	81		57

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2010

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

معدل التغطية:

لايزال معدل التغطية عند مستويات متدنية لاسيما التغطية بالمرافق الصحية والبنية التحتية للقطاع الصحي، إذ لا تتناسب مع الاحتياجات الصحية للسكان، ولا تتفق مع المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية لتحقيق هدف توفير الرعاية الصحية الأولية للسكان، فالتغطية بالمستشفيات لا يتجاوز مستشفيان (مستشفى ريفي، ومستشفى عمومي) في عام 2010/2009م. لكل 100 ألف نسمة من السكان، وهو أقل بكثير من المعدل العالمي لتوفير الرعاية الصحية للجميع الذي يقدر بـ 4 -5 مستشفيات ريفية لكل 100 ألف نسمة من السكان، (10) مستشفيات في المدن لكل 100 ألف نسمة. كما أن التغطية بالأسرة لم يتجاوز (7.2) سريرا لكل 10 ألف نسمة في عام 2009 م وهو أقل بكثير من الحد الأدنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية وهو 83 سريراً لكل 10 ألف نسمة (أي أن السرير الواحد يغطي 120 فرداً) مما يعكس نقص التغطية بالأسرة بخدمات الرعاية العلاجية. أما معدل التغطية بمرافق الرعاية الصحية الأولية الحكومية والخاصة فلم يتجاوز مركزين في عام 2009م، وهو أقل من المعدل المعياري الموصى به لتوفير الرعاية الصحية الأولية للجميع الذي يقدر بـ (52) مركزاً صحياً ريفيا لكل 10 ألف نسمة. وأخيرا فإن معدل التغطية بالأطباء وهيئة التمريض لكل 10 ألف نسمة لم يتجاوز (2.9) طبيباً، (7.3) ممرضاً في عام 2009م، وهو أقل من الحد الأدنى المقبول دولياً المقدر بـ (10 أطباء لكل 10 ألف نسمة) (التخطيط، 2013).

المحدد الثالث: الإنفاق على الرعاية الاجتماعية:

ينصرف مفهوم الإنفاق على الرعاية الاجتماعية إلى المساعدات النقدية المباشرة للأسر الأشد فقراً والعاطلين عن العمل، ويقوم بهذا الدور مؤسسيا صندوق الرعاية الاجتماعية الذي أنشئ لهذا الغرض في عام 1996م كآلية للحماية الاجتماعية وأداة للحد من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لاسيما الآثار السلبية الناتجة عن تحرير وإزالة التشوهات السعرية الناتجة عن دعم

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

المشتقات النفطية وبعض السلع الأساسية. وبالنظر إلى تطور الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، يمكن الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات التقييمية على النحو الآتي:

1. زيادة حجم الإنفاق على الرعاية الاجتماعية من حوالي 8 مليار ريال في عام 1997م إلى حوالي 63 ماليار ريال في عام 2014م وهو انعكاس لزيادة عدد الحالات المستفيدة من برامج الصندوق من 66 ألف مستفيد الى 1.5 مليون مستفيد في عام 2014م، فضلا عن زيادة مبلغ الاعانة النقدية بنسبة 50٪.
2. على الرغم من الزيادة التي شهدها الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، فإن مبلغ الإعانة النقدية الشهرية الذي يتراوح بين (3000 -6000 ريال) لكل حالة شهريا لايزال ضئيلا لا يغطي متطلبات الاحتياجات الأساسية الغذائية، لاسيما في ظل تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع معدل تضخم أسعار السلع الاستهلاكية.
3. بالإضافة إلى الإنفاق على الرعاية الاجتماعية على النحو الذي أشرنا إليه سابقا، هناك أنواع أخرى من الإنفاق يمكن أن يندرج في إطار النفقات الاجتماعية وتنهض به مؤسسات مستقلة كالصندوق الاجتماعي ومشروع الأشغال العامة وهذين الأخيرين أنشئا ضمن منظومة شبكة الحماية الاجتماعية، غير أنه لا يتم في شكل تحويلات نقدية مباشرة، حيث يأتي في شكل إنفاق على بعض القطاعات الاجتماعية كالإنفاق على إنشاء المنشئات التعليمة والصحية والمياه والصرف الصحي والطرق، وهي مشروعات كثيفة العمالة تولد فرص عمل لامتصاص البطالة وخلق فرص عمل مؤقته (التخطيط، 2015).

2-3 الإنفاق الاجتماعي والعدالة الاجتماعية:

تمثل العدالة في توزيع منافع النمو الاقتصادي إحدى القضايا المثيرة للجدل في الفكر الاقتصادي والعمل التنموي وعلى صعيد صناع القرار الاقتصادي والسياسي، أي صياغة سياسات اقتصادية تجعل من تحقيق العدالة هدفا جديرا لها وينبثق عنه برامج إنفاق وسياسات إعادة توزيع للدخل والثروة ومكتسبات التنمية

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

يكفل تحقيق العدالة في التنمية (الحاوري، 2000).كما شكلت أهم الدوافع التي أدت الى ما يسمى بثورات الربيع العربي كأحد مطالب الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت المنطقة في عام 2011م، فضلا عن المطالب الأخرى المتعلقة بالحرية السياسية والكرامة وتوفير فرص التعليم الجيد والصحة ومعالجة البطالة وخلق فرص عمل للشباب، أي تكامل الحرية السياسية مع المنافع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية وعلى رأسها توفير التعليم الجيد والرعاية الصحية الشاملة وبسط مظلة الحماية الاجتماعية (المركز العربي، 2014).

ومن ناحية تطبيقية يمكن النظر إلى حالة توزيع الدخل والثرة والإنفاق الاستهلاكي للأسر في المجتمع باعتبارها مؤشرات تعكس توزيع الرفاه بين الأفراد أو الأسر في المجتمع. وعادة تقاس حالة التوزيع بحساب عدم المساواة باستخدام مؤشرات إحصائية لقياس التفاوت، وذلك مثل معامل جيني الذي تتراوح قيمته بين صفر في حالة العدالة الكاملة وواحد صحيح في حالة عدم العدالة الكاملة. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى الأمور الآتية:

1. توضح النتائج التطبيقية أن الزيادة في الإنفاق العام لاسيما الإنفاق الاجتماعي من شأنه أن يقلل من درجة عدم المساواة في مختلف الدول.(المركز العربي، 2014)، حيث تم إختبار هذه الفرضية بنموذج قياسي يربط بين معامل جيني (قياس عدم العدالة) كمتغير تابع والدخل الفردي الحقيقي كمتغير تفسيري وعوامل مفسرة أخرى كالإنفاق الاجتماعي الذي يشمل التحويلات الاجتماعية والإنفاق على التعليم والصحة، وتوصلت إلى نتيجة إيجابية، أي أن زيادة نسبة الإنفاق الاجتماعي (التحويلات) إلى الناتج بما يعادل 10٪ يؤدي إلى انخفاض درجة عدم المساواة (معامل جيني) بحوالي 4.2 ٪.
2. يشير منحنى لورينز إلى أن حالة التفاوت في توزيع الدخل والثروة وعدم المساواة في اليمن تزداد اتساعا، وأن السياسة الاقتصادية قد أخفقت إلى حد كبير في تحقيق عدالة التوزيع لثمار التنمية، بل عجزت عن توقيف تزايد حدة الفجوة في التوزيع في الدخول والثروات. ففي عام 1998 م كان معامل جيني 0.426

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

وهو يعبر عن وضع لتوزيع الدخول والثروات يبتعد عن هدف تحقيق العدالة، وهو ما كان ينبغي أن تتداركه السياسة الاقتصادية لاحقا وتعمل على التغلب عليه في برامجها الاقتصادية، ورغم ذلك فقد تجاهلت السياسة الاقتصادية الوضع الذي يمكن أن يؤول إليه وضع العدالة، حيث زادت حالة العدالة سوءاً وتفاقماً، فقد أظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة عام 2005 م شكل (7) منحنى لورينز لتوزيع الدخل أن معامل جيني بلغ 0.561، الأمر الذي يعطي دليلاً عملياً عن مدى تحيز السياسة الاقتصادية نحو فئات الدخل العالية والغنية سواء في سياسة توزيع الإنفاق العام أو كذلك في سياسة فرض الضرائب، وأن نظام المحسوبيات وتوزيع المنافع قد ضاق على فئة الحكم والمنتفعين بدرجة أساسية، فضلا عن ذلك تشير بعض المؤشرات الأولية لنتائج مسح ميزانية الأسرة الأخير في عام 2014م إلى أن نسبة الفقر وصلت إلى 62٪، الأمر الذي يعكس اتساعاً أكبر في فجوة الدخول وابتعاداً أكبر عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة.

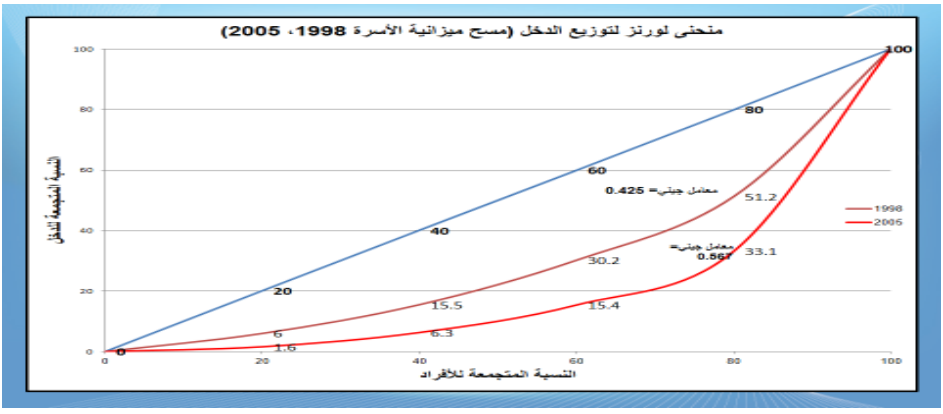

شكل (7) منحنى لورينز لتوزيع الدخل

المصدر: بيانات الباحث

3. لعله من المفيد الإشارة إلى أن ثمة عوامل أوصلت الوضع إلى هذا المستوى غير المقبول اقتصاديا واجتماعيا، ومنها تواضع النتائج التطبيقية للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي مع

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

صندوق النقد الدولي لاسيما تحرير أسعار السلع والمشتقات النفطية ومحدودية الأثر الإيجابي للبدائل التعويضية التي تبنتها الدولة في إطار شبكة الأمان الاجتماعي، كما أن محدودية الإنفاق الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد أسهم في زيادة التفاوت الاقتصادي على النحو الذي أشرنا إليه آنفاً.

4. بناء على ما سبق فإنه من الأهمية بمكان صياغة سياسة مالية في جانب فرض الضرائب وتخصيص الإنفاق تستهدف تقليل عدم المساواة، حيث إن فرض الضرائب يقتضي مراعاة البعد الاجتماعي، بالإضافة إلى تبني سياسة إنفاق عام تتحيز نحو الجوانب الاجتماعية، كل ذلك من شأنه أن يخفض من درجة عدم المساواة، ويتجه نحو وضع أكثر عدالة في توزيع الدخل والثروة.

4-2 الإنفاق الاجتماعي والطبقة الوسطى والفقر:

يعد الإنفاق الاجتماعي أحد أدوات السياسة التوزيعية الاجتماعية التي تسهم في تعزيز قدرات الفقراء وتنقلهم من حالة العوز إلى حالات الغنى، وبالتالي تنقلهم إلى صفوف الطبقة المتوسطة، إذ أن ثمة علاقة إيجابية بين حجم الطبقة المتوسطة وزيادة الدخل وزيادة الإنفاق الاجتماعي. وقد صاغ صندوق النقد الدولي هذه العلاقة بتأكيده على الدور الذي تقوم به السياسات الاقتصادية التي يجب أن تتبناها الدول بحيث تتيح للمواطنين سلَّما يمكنهم من تسلقه للخروج من ربقة الفقر ودخول الطبقة المتوسطة (الإسكوا، 2014).

جدول (3) تطور حجم الطبقة المتوسطة

الفئة	2006	2011	التغير(زيادة/نقص)
الفقراء	34.8	54.4	19.6
المعرضون للفقر	25.0	30.0	5-
الطبقة المتوسطة	31.6	8.4	23.2-
الميسورون	8.7	7.2	1.5-

المصدر: الإسكوا، الطبقة الوسطى في البلدان العربية قياسها ودورها في التغيير، 2014

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

ومن المهم تحرير مصطلح الطبقة المتوسطة وعلاقته بالإنفاق الاجتماعي، على الرغم من الغموض الذي يكتنف هذا المصطلح والجدل الذي يدور حول مفهومه نتيجة لتعدد الأبعاد والمداخل المنهجية لتعريف الطبقة المتوسطة، فإن الإسكوا قد وضعت تعريفا شاملا للطبقة المتوسطة، حيث عرفتها من المنظور الاقتصادي والاجتماعي: فقد عرفتها من المنظور الاقتصادي بأنها مجموعة من الأفراد يتخطى إنفاقهم الاستهلاكي خط الفقر ولا يتجاوز إنفاقهم على السلع والخدمات غير الأساسية قيمة خط الفقر المحدد. أما تحديد الطبقة المتوسطة من المنظور الاجتماعي فتضم – بصرف النظر عن مستوى الرفاه المادي أو الدخل أو الإنفاق – العاملين في القطاع العام والخاص في فئة الوظائف المكتبية ويملكون مؤهلات تعليمية ثانوية فأعلى (العمال ذوي المهارات أو المهنيين) (الاسكوا، 2014).

وبحسب البيانات المتاحة التي يعكسها الجدول (3) يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات وذلك على النحو الآتي:

1. يتوزع المجتمع اليمني إلى أربع فئات أو طبقات من حيث حجم الإنفاق أو الدخل، تمثل فئة الفقراء أكبر تلك الفئات بحسب بيانات، 2006 م، حيث بلغت حوالي 34.8٪ من حجم السكان، وهي طاقات معطلة بالمفهوم الاقتصادي لا تمتلك أصولاً إنتاجية أو رأس مال يمكنها من الإسهام في العملية الإنتاجية، وتأتي الطبقة الوسطى في المرتبة الثانية بنسبة 31.6٪، وهذه الفئة هي القوة المحركة للتنمية وزيادة الإنتاج، كما أنها في الوقت نفسه تمثل القوة المحركة للحكم والمساءلة والمشاركة السياسية، أما فئة الأثرياء فلا يتجاوز نسبتها عن 8.7٪. وهذه رغم صغرها فإنها الفئة الأقوى اقتصاديا والأكثر تأثيراً في القرار الاقتصادي والسياسي، حيث تمتلك رؤوس أموال ومدخرات تمكنها من زيادة حجم الاستثمار وخلق فرص عمل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

2. لقد حدثت تحولات دراماتيكية في غضون سنوات قليله أفقدت المجتمع اليمني توازنه الاقتصادي والاجتماعي، وأحدثت اختلالات هيكلية عميقة في بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ففئة الفقراء زادت اتساعا إلى 54٪ في عام 2011 م، وزادت الفئة الأكثر عرضة للفقر إلى 30٪، وانكمشت الطبقة المتوسطة إلى 8.4٪من حجم السكان، كما تآكلت الفئة الغنية إلى7.2٪، وبالتالي تآكلت قواه الحية وطبقته الديناميكية المحركة لنشاطه الاقتصادي، كما أن السنوات الخمس الأخيرة التي أعقبت ثورات الربيع العربي وما جرته من تداعيات على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة منذ عام 2014 على أثر تأزم الوضع السياسي وما تلاه من تفجر الحرب في مارس2015م، ودخول أطراف إقليمية في الصراع، كل ذلك قد أنتج وضعا اقتصاديا كارثيا شهدت مؤشراته تدهوراً حاداً غير مسبوق، فقد انكمش الناتج المحلي بحوالي – 34.6٪ في عام 2015م، وارتفعت نسبة الفقر إلى حوالي 62٪، وارتفع عجز الموازنة إلى حوالي 15٪ من الناتج المحلي، كما تهدمت أجزاء كبيرة من بنيته التحتية وتراجعت قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية.

3. إن مقتضيات إعادة النظر في مضمون وتوجهات السياسة الاقتصادية وتحديدا مفردات السياسة المالية في جانب الموارد والإنفاق وأولوياتهما يستلزم زيادة الإنفاق الاجتماعي، لاسيما الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية ورفع كفاءته كسياسة تحول دون انزلاق أفراد الطبقة المتوسطة إلى دائرة الفقر، بل تستهدف توسيع قاعدة الطبقة المتوسطة وإيجاد سلم للفئات الفقيرة والمعرضة للفقر لتسلقه إلى الطبقة المتوسطة باعتبار الأخيرة هي القوة المحركة للتنمية والرافعة الحقيقية لزيادة إنتاجية الموارد البشرية.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

3- قياس أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي:

هذا الجزء يركز على قياس أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي كمياً من خلال بناء نموذج قياسي يستوعب متغيرات الإنفاق الاجتماعي وذلك وفق الخطوات الآتية:

3-1 بناء النموذج:

يمكن التعبير عن العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي في اليمن في شكل نموذج قياسي يستوعب متغيرات الإنفاق الاجتماعي الأساسية والمتمثلة في الإنفاق العام على كل من التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وذلك على النحو الآتي:

$$f=gdp\ (EDU, HEALTH, SOCIAL) \qquad (1)$$

حيث:

gdp: الناتج المحلي الإجمالي

EDU: الإنفاق الحكومي على التعليم

Health: الإنفاق الحكومي على الصحة

SOCIAL: الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية

وبتحويل النموذج إلى نموذج لوغاريتمي يصبح النموذج على النحو الآتي:

$$loggdp= \alpha_{(o}+\alpha 1\log EDUt+ \alpha 2\log HEALTHt+ \alpha 3\log SOCIt+ \mu t \quad (2)$$

حيث نتوقع إشارة المعلمات

$$\alpha 1 >0\ ;\ \alpha 2>0;\ \alpha 3>0$$

3-2 تقدير النموذج:

تم استخدام سلسلة زمنية تغطي الفترة 1996م -2014م للمتغيرات الداخلة في النموذج التي تعكس مراحل تطور الإنفاق الاجتماعي، لاسيما استخدام آليات شبكة الأمان الاجتماعي التي تزامن تنفيذها مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، وبتقدير معالم العلاقة بطريقة

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

المربعات الصغرى العادية تم الحصول على التقديرات الآتية:

LOGGDP = 1.66+ 0.611LOGEDU+ 0.39LOGHEATH +0.08 - 0.036LOGSOCI (3)
(0.21) (0.21) (0.21) (0.024) (1.48)
(2.87) (1.82) (6.05)
R=0.97 F= 212.99 Dw= 1.18

وبالنظر إلى نتائج التقدير للنموذج يتضح توافق معلماته مع منطق النظرية الاقتصادية لمتغيري الإنفاقعلى كل من التعليم والصحة، حيث يرتبطا بعلاقة طردية مع الناتج المحلي، فيما لا تتوافق معلمة الإنفاقعلى الرعاية الاجتماعية مع النظرية الاقتصادية فضلا عن عدم معنويتها. على الرغم من المقدرة التفسيرية العالية للنموذج (R=0.97)، فإن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (Dw= 1.18)، مما يوحي باحتمال وجود علاقة زائفة وغير حقيقية بين متغيرات النموذج، الأمر الذي يتطلب استخدام منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للتحقق من طبيعة العلاقة في الأجل الطويل، ووجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

3-3 منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ:

تتحدد الخطوات المنهجية لاستخدام منهج التكامل المشترك في الآتي:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام جذر الوحدة بأسلوب Augmented Dickey-Fuller (ADF) وتحديد درجة الرتبة.
2. اختبار التكامل المشترك باستخدام أسلوب جوهانسون (Johansen) لتحديد متجه أو متجهات التكامل المشترك، بمعنى آخر إذا كانت المتغيرات متكاملة ليست من نفس الرتبة فيتم تكاملهم من نفس الرتبة قبل تحديد عدد متجهات درجة التكامل المشترك.
3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ إذا كانت المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً باستخدام الاختبارات القياسية واختبارات التشخيص التي تشمل اختبار جذر الوحدة (جارات، 2015).

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

3-3-1 اختبار سكون واستقرار السلسلة (البيانات اللوغاريتمية):

للتحقق من مدى سكون واستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج للفترة (1996 -2014م) نقوم بإجراء اختبارات السلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج وهي: الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق على التعليم، والإنفاق على الصحة، والإنفاق على الرعاية الاجتماعية بصورة منفردة ثم بصورة مجتمعة للمتغيرات السابقة وذلك على النحو الآتي:

3-3-2 التحليل البياني:

من المفيد استخدام التحليل البياني ابتداء لإعطاء فكرة أولية واختبار تمهيدي لمعرفة الطبيعة الاحتمالية للسلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج القياسي من حيث السكون وعدمه، إذ أن إحدى مشاكل الاقتصاد القياسي هي ظهور مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) بين المشاهدات التي تقلل من كفاءة النموذج في إجراء عملية التنبؤ.وباستخدام برنامج (Eviews8) لاختبار سكون السلسلة ومعرفة مدى خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج، وبحسب نتائج الاختبار فإن السلسلة الزمنية للمتغيرات تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، أي أن النتيجة الأولية توضح عدم سكون واستقرار السلسلة الزمنية لجميع متغيرات النموذج.

Date: 09/09/16 Time: 18:58
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.823	0.823	15.022	0.000
		2	0.612	-0.20...	23.809	0.000
		3	0.418	-0.06...	28.166	0.000
		4	0.268	-0.00...	30.072	0.000
		5	0.107	-0.17...	30.398	0.000
		6	-0.04...	-0.11...	30.469	0.000
		7	-0.09...	0.196	30.792	0.000
		8	-0.14...	-0.17...	31.594	0.000
		9	-0.19...	-0.06...	33.123	0.000
		1...	-0.23...	0.003	35.550	0.000
		1...	-0.26...	-0.16...	39.153	0.000
		1...	-0.29...	-0.07...	44.094	0.000

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

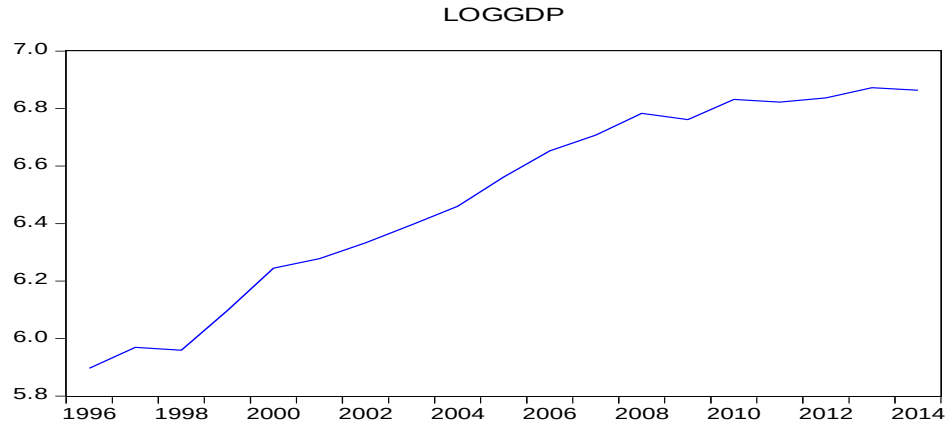

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج eviews8

3-3-3 اختبار جذر الوحدة (Unit Roots Test):

لاختبار فرضية العدم: أن السلسلة الزمنية غير ساكنة في مقابل الفرض البديل أن السلسلة الزمنية ساكنة سوف يتم إجراء اختبارات جذر الوحدة باستخدام ديكي فوللرالموسع (Augmented Dickey-Fuller test-ADF)، فيليبس PP (Phillips and perron)، اختبار كيبس KPSS (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin)، للمتغيرات. وذلك في ظل افتراض وجود قاطع واتجاه (Constant، Linear Trend).

وقد أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة T المحسوبة من اختبار ADF أقل من القيمة الحرجة المناظرة التي تظهر من نتائج الاختبار لكل المتغيرات، أي أن السلسلة غير ساكنة عند مستوى معنوية 5٪ على النحو الموضح في الجدول أدناه (جدول 3-1)، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بعدم سكون السلسلة، ونرفض الفرض البديل القائل بسكون السلسلة الزمنية للمتغيرات. كما يظهر الجدول أيضا نتائج اختبار السكون من عدمه باستخدام اختبار PP وكذلك اختبار KPSS لتعزيز وتدعيم نتائج اختبار ADF، ومع ذلك سنعتمد على اختبار ADF باعتباره الأشهر والأكثر استخداما في اختبار سكون السلاسل الزمنية.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

جدول (3–1) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في حالة وجود قاطع واتجاه (Constant، Linear Trend) عند مستوى معنوية 5٪، (المستوى Level).

جدول (3–1) نتائج الاختبار

Test		t–Statistic			
		LOGgdp	LOGedu	LOGheath	LOGsoci
Test DF	t-Statistic	-2.17	3.63	0.55	0.34
الجدولية	5% level	-3.04	-385	-3.04	-3.08
Test PP	t-Statistic	-2.617	--3.47	-53	1.07
الجدولية	5% level	-3.04	-3.04	-3.04	-3.04
		LOGgdp LM-Stat.	LOGedu LM-Stat.	LOGheath LM-Stat.	LOGsoci LM-Stat.
Test KPSS	t-Statistic	0.57	0.59	0.59	051
الجدولية	5% level	.0.46	0.46	0.46	0.46

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج eviews 8

3–3–4 اختبار جذور الوحدة، للمتغيرات: الفروق الأولى وتحديد رتبة التكامل I^{St}:

ولما كانت السلسلة الزمنية الأصلية غير ساكنة على النحو الموضح سابقا فإنه يجري تسكينها باستخدام اختبار ديكي فوللر (DF)، وذلك بأخذ الفروق الأولى أو الفروق الثانية، أو الثالثة...إلى أن تسكن السلسلة الزمنية للمتغير، وعلى ضوء ذلك تتحدد رتبة التكامل للسلسلة. في الجدول (3–2) نتائج الاختبار، حيث سكنت السلسلة الزمنية للمتغيرات LOGgdp و LOGedu و LOGheath و logsoc بعد أخذ الفروق الأولى، وبالتالي تكون السلسلة متكاملة من الرتبة الأولى ويرمز لها بالرمز I(1). ولما كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية لكل المتغيرات الداخلة في النموذج فإنه يتم رفض الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة I(0) وقبول الفرض البديل، وبذلك تعتبر السلسلة ساكنة ومتكاملة من الرتبة I(1).

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

الجدير بالذكر أنه تم إجراء العديد من الاختبارات للوصول إلى أفضل توصيف للنموذج، أي إجراء اختبار لجذر الوحدة في حالة وجود اتجاه بدون قاطع، وكذا في حالة وجود قاطع بدون اتجاه، وأيضا في حالة وجود قاطع واتجاه، حيث أظهرت النتائج أن أفضل توصيف للنموذج هو في حالة وجود قاطع واتجاه (Constant، Linear Trend)، وأن السلسلة الزمنية لكل متغير قد سكنت عند الفروق الأولى وعند مستوى معنوية 5٪، وعند نفس الدرجة (1:1). كما يوضحه الجدول أدناه (جدول 3–2)، وبالتالي تصبح السلسلة صالحة لاستخدامها في اختبارات التكامل المشترك، واشتقاق نموذج تصحيح الخطأ.

جدول (3–2) اختبار جذر الوحدة للبيانات، في حالة وجود قاطع واتجاه (Constant، Linear Trend) عند مستوى معنوية 5٪ الفروق الأولى المستوى St1.

جدول (3–2) اختبار جذر الوحدة للبيانات

Test		t-Statistic			
		LOGgdp	LOGedu	LOGheath	LOGsoci
Test DF	t-Statistic	-4.38	-4.34	-5.23	-5.88
الجدولية	5% level	-3.71	-3.79	-3.71	-3.73
Test PP	t-Statistic	-3.47	-5.23	-5.14	-4.07
الجدولية	5% level	-3.05	3.05	3.05	-3.05
		LOGgdp LM-Stat.	LOGedu LM-Stat.	LOGheath LM-Stat.	LOGsoci LM-Stat.
Test KPSS	t-Statistic	0.46	0.48	0.11	0.27
الجدولية	5% level	0.46.	0.46	0.46	0.46

المصدر: حسابات الباحث باستخدام eviews8

3–3–5 اختبار التكامل المشترك:

تركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من إنجل وجرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة، وبحيث تكون هذه السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة، كما تكون العلاقة الخطية علاقة

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

حقيقية وليست زائفة، وتوصف بأنها علاقة توازنية في الأجل الطويل (عبد القادر، 2007).

وتربط نظرية التكامل المشترك بين مفهوم التكامل المشترك ومفهوم النظرية الاقتصادية من خلال العلاقة التوازنية في الأجل الطويل التي تنشأ بين المتغيرات الاقتصادية، حيث تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنيه بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها بشكل كبير، مع احتمال أن يختل هذا التوازن في الأجل القصير، ومن ثم يتم تصحيحه بصورة تلقائية بقوى اقتصادية تعمل على إعادة مسار هذه المتغيرات نحو التوازن في الأجل الطويل (العنيزي، 2013).

وبناء على ما سبق فإن اختبار التكامل المتساوي يهدف إلى التحقق من وجود علاقة تكامل متساوٍ بين مجموعة من السلاسل غير الساكنة باعتباره الأساس لنموذج تصحيح الخطأ VEC.

3-3-5-1 اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون (Johansen Cointegration Test):

يتميز هذا الاختبار بكونه يسمح – على خلاف اختبار، (إنجل – جرانجر) بإجراء اختبار التكامل المشترك بين أكثر من متغيرين، كما يحقق ميزة إضافية أخرى وهي إمكانية تحليل أثر التفاعل المتبادل بين المتغيرات.

ويقترح الاختبار إجراء اختباريين: الأول اختبار الأثر (trace) لاختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد r=q. وتحسب إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار من العلاقة الآتية:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} in\ (1-\lambda i) \qquad (4)$$

والاختبار الثاني: هو اختبار القيمة الذاتية القصوى (max). وتحسب بالعلاقة الاتية:

$$\lambda Trace(r, r+1) = -T\ IN(1-\lambda r+1) \qquad (5)$$

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

وبناء على ذلك وباستخدام برنامج Eviews8 يمكن اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج انحدار ذاتي متعدد المتغيرات VAR كما طوره Johansen في عدد من الخطوات وذلك على النحو الآتي:

3–3–5–2 الخطوة الاولى: اختيار فترة الإبطاء الملائمة للسلسلة الزمنية للمتغيرات LOGgdp, LOGedu, LOGheath, LOGsoci:

هناك عدد من المعايير لاختيار فترة الإبطاء الملائمة (Lag Intervals) تضمنها برنامج الإفيوز والتي يمكن استخدامها لتحديد فترة الإبطاء المثلى. وباستخدام برنامج الإفيوز لاختيار فترة الإبطاء المناسبة تم الحصول على نتائج هذا الاختبار التي يتضمنها الجدول (3 -4)، حيث يبين أن فترة الإبطاء الملائمة للسلسلة الزمنية للمتغيرات هي (1:1)، كونها معنوية لكل معايير المفاضلة.

جدول (3–3) معايير اختيار فترة الابطاء المثلى للسلسلة الزمنية للمتغيرات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGGDP LOGEDU LOGHEATH LOGSOCI
Exogenous variables: C
Date: 09/26/16 Time: 12:34

Sample: 1996 2014
Included observations: 17

LogL	Lag	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
43.96852	0	-4.702178	1.07e-07	NA	43.96852	0
100.7926	1	-9.505016*	9.40e-10*	80.22229*	100.7926	1
116.6303	2	-9.485913	1.44e-09	14.90600	116.6303	2

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ويتضح من الجدول أعلاه أن المعايير الخمسة اختارت فترة إبطاء واحدة، وبالتالي فإن فترة الإبطاء المثلى هي (1:1). وبناء على نتائج هذا الاختبار سيكون

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

ممكنا إجراء اختبار متعلق بمعرفة وجود معادلة (متجه أومتجهات) التكامل المشترك في إطار VARبفترة إبطاء (1:1).

3-3-5-3 الخطوة الثانية: اختبار التكامل المشترك:

يتضمن هذا الاختبار إجراء اختبارين متتاليين: الأول يسمى اختبار الأثر، والثاني يسمى اختبار القيمة المميزة العظمى: 1) فاختبار الأثر للفرض الصفري القائل بأن عدد معاملات التكامل المشترك أقل من أو تساوي r مقابل أن كل السلاسل الزمنية: (LOGGDP LOGEDU LOGHEATH LOGSOCI) غير ساكنة، وتبين نتائج اختبار الأثر (λtrace) أن قيمة اختبار الأثر المحسوبة 81.19480 وهي أكبر من القيمة الجدولية 63.87610 عند مستوى معنويه 5٪، مما يعني رفض الفرض الصفري، ونقول بوجود معادلة تكامل مشترك واحدة على الأقل على النحو الذي توضحه بيانات الجدول (3-5)، 2) أما الاختبار البديل وهو اختبار القيمة المميزة العظمى الذي يختبر الفرض الصفري القائل بأن عدد متجهات التكامل المتساوي هي r مقابل الفرض البديل فإنها تساوي r+1. وكما نلاحظ من الجدول فإن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوبة بلغت 41.73221 وهي أكبر من القيمة الجدولية 32.11832 عند مستوى معنويه 5٪، وعلية نقبل الفرض البديل بوجود معادلة تكامل مشترك وهي نتيجة تعزز وتقوي النتيجة السابقة من أن لدينا معادلة تكامل واحدة بحسب الجدول (3-4).

جدول (3-4) نتائج اختبار الاثر والقيمة المميزة العظمى

	اختبار الأثر $\lambda Trace = -T\ IN(1-\lambda i)$			القيمة المميزة العظمى $\lambda max = -T\sum IN(1-\lambda i)$		
اسم السلسلة	قيمة الاثر المحسوبة	القيمة الحرجة عند مستوى معنويه 5%	الاحتمالية	القيمة المميزة العظمى المحسوبة	القيمة الحرجة عند مستوى معنويه 5%	الاحتمالية
LOGGDP, LOGEDU, LOGHEATH, LOGSOCI	**81.19480**	**63.87610**	**0.0009**	**41.73221**	**32.11832**	**0.0025**

المصدر: حسابات الباحث باستخدام الإ فيوز8

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

3-3-5-4 الخطوة الثالثة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد أن عرفنا أن عدد معادلات التكامل المشترك تساوى معادلة واحدة، وأن السلاسل الزمنية متكاملة مع الرتبة الأولى، عندئذ يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعكس علاقة التوازن في الأجل الطويل، وبناءً على ذلك يوضح الجدول (3-6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات المستقلة الداخل في النموذج، وهي متغيرات الإنفاق الاجتماعي المحددة سلفا وعلاقتهما بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي.

جدول (3-5) تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة جوهانسون (معادلة التكامل المشترك)

معامل التصحيح (سرعة التكيف) في الاجل القصير	Cointegrating Eq (المعلمة في الاجل الطويل)	CointEq1
- 0.997752	1.000000	LOGGDP(-1)
- 0.068039	-0.532809 (0.15466) [-3.44507]	LOGEDU (-1)
0.158258	-0.505616 (0.13832) [-3.65548] [6.44716]	LOGHEATH (-1)
	-1.71046	C
F=6.588531	**R=0.749674**	**المعايير الإحصائية**

المصدر: حسابات الباحث باستخدام الأفيوز8

وبتحليل بيانات الجدول السابق (3-5) نصل إلى النتائج الآتية:

1. إن نموذج تصحيح الخطأ كما تعكسه المعادلة أدناه يوضح وجود علاقة توازنية حقيقية في الأجل الطويل بين الناتج المحلي ومتغيرات الإنفاق الاجتماعي بصورة عامة، وقد أظهر التقدير معنوية النموذج بصورة عامة، وكذلك معنوية المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة مع قوه تفسيرية عالية (R= 0.74)، وهذه المعلمات المقدرة تعكس المرونات في الأجل الطويل، حيث بلغت مرونة الإنفاق على كل من التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية 0.08,051,0.53 على

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

الترتيب. وتعني مدى استجابة الناتج المحلي للتغير في الانفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وهي استجابة ليست عالية لكل من الإنفاق على التعليم والصحة وتكاد تكون منعدمة الأثر التنموي بالنسبة للإنفاق على الرعاية الاجتماعية، وهذه الأخيرة على الرغم من تأثيرها وأهميتها الاجتماعية كونها أداة للحد من الفقر فإن ما يعاب عليها أنها موجهه لسد رمق العيش للفئات الفقيرة لا تسهم في بناء الأصول الرأسمالية للفقراء بحيث تعزز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

LOGGDP (-1) = -1.71 -0.53 LOGEDU (-1) - 0.51 LOGHEATH (-1) + 0.08 LOGSOCI (-1) (6)

R=0.749674	(0.15466)	(0.13832)	(0.01227)
F= 6.588531	[-3.44507]	[-3.65548]	[6.44716]

2. أوضح التقدير أنه على الرغم من معنوية المعلمات المقدرة فإن الإشارة سالبة لمعلمة كل من الإنفاق على التعليم والصحة، وبالتالي يخالف منطق النظرية الاقتصادية التي تفترض العلاقة الإيجابية، والجدير بالذكر أنه عند تقدير النموذج في صورته الأولى اللوغاريتمية باستخدام طريقة المربعات الصغرى وقبل إجراء اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك فقد أظهر التقرير أن ثمة علاقة موجبة ومعنوية بين الناتج المحلي وكل من الإنفاق على التعليم والصحة، وغير معنوية وسالبة مع الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، كما يوضحها النموذج الآتي:

LOGGDP = 1.66+ 0.611LOGEDU+ 0.39LOGHEATH +0.08-0.036LOGSOCI (7)

(0.21)	(0.21)	(0.21)	(0.024)
(1.48)	(2.87)	(1.82)	(6.05)

3. معامل التصحيح في الأجل القصير: أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الناتج أيضا معنوية وتساوي 0.997. أي أن حوالي 99٪ من عدم التوازن في الأجل الطويل في الناتج المحلي الإجمالي يتم تصحيحه في السنة، كما أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلتي الإنفاق على التعليم والصحة يبلغ 0.07 و0.15. على الترتيب، أي أن حوالي 1٪، 15٪ من عدم التوازن في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

3-6 مرونات الأجل القصير:

1. بحسب بيانات الجدول فإن مرونة الإنفاق على التعليم (D(LOGEDU(-1)) كمتغير مستقل) لفترة إبطاء واحدة في الأجل القصير بالنسبة للناتج المحلي D(LOGGDP) بلغت (0.30)، فيما بلغت مرونة الإنفاق على الصحة (D(LOGHEATH(-1)) في الأجل القصير (0.33). أما مرونة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية (D(LOGSOCI(-1)) في الأجل القصير فتكاد تكون مساوية للصفر (0.06). كما لا تختلف كثيرا عن مرونة الإنفاق في الأجل الطويل (.036).

جدول (3-6) المرونات في الاجل القصير والطويل

المتغير	المرونة في الاجل القصير	المرونة في الاجل الطويل
مرونة الانفاق العام على التعليم	0.30	0.53
مرونة الانفاق على الصحة	0.33	0.51
مرونة الانفاق على الرعاية الاجتماعية	0.06	0.036

المصدر: حسابات الباحث باستخدام الأفيوز.8

2. بتحليل قيمة معامل المرونات في الأجل القصير والأجل الطويل فإنها تبدو منطقية وتتفق مع اقتصاديات التنمية البشرية، حيث إن الإنفاق الاجتماعي وتحديدا التعليم والصحة يسهمان في تكوين رأس المال البشري ويرفعان من إنتاجية الموارد البشرية في الأجل الطويل، وبالتالي لا يبدو أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي كبيرا في الأجل القصير ، وهذا ما تفسره المرونات في الجدول (3-6)، حيث بلغت مرونة الإنفاق على كل من التعليم والصحة في الأجل القصير 0.30، 0.33 على الترتيب، أما في الأجل الطويل ونتيجة لارتفاع إنتاجية الموارد البشرية نتيجة التعليم والتدريب، بالإضافة إلى أن الإنفاق على الصحة ومحاربة الأمراض من شأنه أيضا أن يرفع من توقعات الحياة ويسهم في زيادة إنتاجية رأس المال البشري ، فإنه من المتوقع أن يكون

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

إسهام الإنفاق على التعليم والصحة في توليد الناتج المحلي أكبر، حيث بلغت مرونة الإنفاق على كل من التعليم والصحة في الأجل الطويل 0.53، 0.51 على الترتيب.

3. إن إسهام الإنفاق على التعليم في النمو الاقتصادي لاسيما في الأجل الطويل يظل متواضعا وتسهم عوامل مختلفة في تواضع أثر التعليم على النمو الاقتصادي، لعل من أبرزها ضعف جودة مخرجات التعليم وعدم توافقها مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى محدودية الإنفاق الرأسمالي على التعليم التي لا تتجاوز في المتوسط عن 13٪ من موازنة التعليم في جوانب تطوير العملية التعليمية والاهتمام ببرامج الجودة وتطوير البنية التحتية المادية والبشرية وبرامج التدريب للكادر التدريسي والإداري.

4- الإستنتاجات والتوصيات:

4-1 الاستنتاجات العامة:

1. يستحوذ الإنفاق الاجتماعي على حوالي 20 -25 ٪ من الإنفاق العام، ويتوزع بين الإنفاق على التعليم بنسبة 70٪ من الإنفاق الاجتماعي حتى عام 2010، فيما بلغت الأهمية النسبية للإنفاق على الصحة حوالي 25٪، ولم يتجاوز الإنفاق على الرعاية الاجتماعية 5٪ في المتوسط.
2. تدني كفاءة الإنفاق الاجتماعي وضعف العلاقة بين زيادة الإنفاق الاجتماعي وتحسين الخدمات الاجتماعية، حيث تشهد الخدمات الاجتماعية لاسيما التعليم والصحة تدهوراً واضحاً في نوعيتها ومستوى جودتها وفي مخرجاتها النهائية.
3. لم يترتب على الزيادات المتتالية في الإنفاق العام لاسيما الإنفاق الاجتماعي أثر إيجابي يذكر في تقليل درجة عدم المساواة في الدخول والثروات، بل إن حالة التفاوت الاقتصادي وعدم المساواة قد ازدادت اتساعا، وبالتالي أخفقت السياسة الاقتصادية لاسيما السياسة المالية – إلى حد كبير – في تحقيق عدالة التنمية، بل عجزت عن توقيف تزايد حدة ذلك التفاوت.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

4. أسهمت الإدارة الاقتصادية غير الكفؤة في إحداث تشوهات واختلالات هيكلية عميقة في بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأفقدته توازنه الاقتصادي والاجتماعي، ففئة الفقراء زادت اتساعاً إلى حوالي 62٪، وزادت الفئة الأكثر عرضة للفقر إلى 30٪، وانكمشت الطبقة المتوسطة إلى 8.4٪ من حجم السكان، كما تآكلت الفئة الغنية إلى 7.2٪ وبالتالي تآكلت قواه الحية وطبقته الديناميكية المحركة لنشاطه الاقتصادي.

4-2 نتائج الدراسة القياسية:

1. أظهرت اختبارات استقرار السلاسل الزمنية الأصلية للمتغيرات الداخلة في النموذج أنها غير ساكنة وجرى تسكينها عند الفروق الأولى عن درجة معنويه 5٪، ومن الرتبة الأولى (1)1، كما بين اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen) وجود متجه واحد للتكامل المشترك الذي يمثل الأساس في اشتقاق متجه تصحيح الخطأ.
2. توصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنيه حقيقية في الأجل الطويل بين الناتج المحلي ومتغيرات الإنفاق الاجتماعي التي يعبر عنها بنموذج تصحيح الخطأ، حيث أظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ معنوية النموذج بصورة عامة، وكذلك معنوية المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة مع قوه تفسيرية عالية (R= 0.74)، ولكن إشارة المعلمات لا تتفق مع النظرية الاقتصادية في نموذج تصحيح الخطأ بالرغم من توافقها في الصورة الأولية لتقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
3. أظهرت نتائج التقدير أن الإنفاق الاجتماعي وتحديداً التعليم والصحة يسهمان في تكوين رأس المال البشري ويرفعان من إنتاجية الموارد البشرية في الأجل الطويل، ولكن لا يبدو أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي كبيراً في الأجل القصير.
4. وجود العديد من العوامل التي تجعل أثر التعليم على النمو الاقتصادي متواضعا وأقل من المرجو، لعل من أبرزها ضعف جودة مخرجات التعليم وعدم توافقها مع

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى محدودية الإنفاق الرأسمالي على التعليم التي لا تتجاوز في المتوسط عن 13٪ من موازنة التعليم.

4-3 التوصيات:

1. إعادة هيكلة الإنفاق الاجتماعي بما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي على التعليم والصحة ويعزز من كفاءة تخصيص الإنفاق الاجتماعي، ويرفع من مستوى جودة الخدمات الاجتماعية.
2. زيادة مبلغ الإعانة النقدية والتحول التدريجي في طبيعتها عبر صندوق الرعاية الاجتماعية بما يؤدي إلى بناء الأصول الرأسمالية للفئات الفقيرة المستفيدة من برامج الصندوق وشبكة الأمان الاجتماعي.
3. إعادة النظر في توجهات ومضمون السياسة الاقتصادية لاسيما المالية على النحو الذي يعطي البعد الاجتماعي أهمية خاصة، ويجعل من تحقيق عدالة التوزيع وتقليل عدم المساواة في الدخول أولوية رئيسية للسياسة المالية.
4. دراسة إمكانية إيجاد حماية اجتماعية ضد بطالة الشباب والمرأة كضمان مائة يوم عمل سنويا كحد أدنى، وتخصيص نسبة من الائتمان والقروض في القطاع المصرفي لتمويل مشاريع إنتاجية صغيرة للشباب، وتشجيع البنوك على دعم مشاريع ريادة الأعمال للعاطلين عن العمل.

المراجع:

المراجع العربية:

الأفندي، محمد أحمد (1998)، الإنفاق الاجتماعي والتنمية البشرية، *مجلة الدراسات الاجتماعية*، *3*(5)، 31-32.

الحاوري، محمد أحمد (2000)، *عجز الموازنة والإصلاح الاقتصادي في اليمن*، الطبعة الأولى، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر.

الحاوري، محمد أحمد (2015)، تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع انتاج النفط، *مجلة الدراسات الاجتماعية*، *21*(44)، 269-338 .

العنيزي، وسام حسين (2013)، تحليل العلاقة بين الدولرة والتضخم في العراق، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، 94، 72.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا – الإسكوا (2014)، *الطبقة الوسطى في البلدان العربية – قياسها ودورها في التغيير*، 22.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2014)، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، *3*(9)، 7–27.

جارات، جورج (2015)، *الاقتصاد القياسي*، ترجمة هند عبد الغفار عوده، الجزء الثاني، دار المريخ.

عبد القادر، السيد متولي (2007) *اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المتساوي لجوهانسن*، شير الخيمة، مصر

مسجريف، ريتشارد وبيجي، مسجريف (1992)، *المالية العامة بين النظرية والتطبيق*، تعريب وترجمة محمد حمدي السباخي، وكامل سلمان العاني، الرياض: دار المريخ للنشر.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2013)، *تقرير التنمية البشرية*، الجمهورية اليمنية.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات الاقتصادية، *التقرير الاقتصادي السنوي ونشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية*، أعداد مختلفة.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، (2015)، *مسودة الرؤية المتكاملة للتعليم*، وزارة التخطيط والتعاون الدولي تحت الإعداد، 52.

وزارة الصحة والسكان (2013)، *المسح الوطني الصحي*، 105 -240.

المراجع الأجنبية:

Alshahrani, M. S. A., & Alsadiq, M. A. J. (2014). *Economic growth and government spending in Saudi Arabia: An empirical investigation*. International Monetary Fund.

Barro, R. J. & Sala-i-Martin, X. (1991). Convergence across States and Regions*. Brookings Papers Econ. Activity*, 1, 107-182.

Barro, R. J. (1990). Government spending in simple model of Endogenous Growth. *The Journal of Political Economy, 98*(5), 103-125.

Beraldo, S., Montolio, D., & Turati, G. (2009). Healthy, educated and wealthy: A primer on the impact of public and private welfare expenditures on economic growth. *The Journal of Socio-Economics, 38*(6), 946-956.

Bose, N., Haque, M. E., & Osborn, D. R. (2007). Public expenditure and economic growth: a disaggregated analysis for developing countries. *The Manchester School, 75*(5), 533-556.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6

Ebiringa, O. F., & Chalse-Anyaogu, N. B. (2012). Impact of Government Sectoral Expenditure on The Economic Growth of Nigeria. *International Journal of Economic and Reseach, 3*(6), 82-92.

Emori, E. G., Duke, S. B., & Nneji, I. D. *Impact of Public Expenditure on Economic Growth in Nigeria (1970-2011)*. Department of Economics, University of Nigeria, Nsukka, Enugu State,p4.

Fölster, S., & Henrekson, M. (2001). Growth effects of government expenditure and taxation in rich countries. *European Economic Review, 45*(8), 1501-1520.

Grier, K. B., & Tullock, G. (1989). An empirical analysis of cross-national economic growth, 1951–1980. *Journal of Monetary Economics, 24*(2), 259-276.

Heitzig, C.(2015), *U.S. State Social Spending and Economic Growth*. College of Saint Benedict/Saint John's University, p. 57.

Jiranyakul, K., & Brahmasrene, T. (2007). The relationship between government expenditures and economic growth in Thailand. *Journal of Economics and Economic Education Research, 8*(1), 93-102.

Kweka, J. P. & Morrissey, O. (2000). Government Spending and Economic Growth in Tanzania, 1965-1996, *CREDIT Research Paper No. 00/6*, University of Nottingham.

Mercan, M., & Sezer, S. (2014). The effect of education expenditure on economic growth: The case of Turkey. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 109, 925-930.

Taoheed, A. A. & Edame, G.E. (2015). An Analysis of Government Spending and Economic Growth in Nigeria. *International Journal of Development Research, 5*(6), 4876-4882.

DOI: 10.20428/JSS.22.4.6